الأمم المتحدة

A/HRC/27/G/11

الجمعية العامة

Distr.: General
29 October 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والعشرون
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجّهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

أود الإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ التي وجهها الممثل الدائم لأرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/27/G/3) التي لا يمثل مضمونها سوى معلومات مغلوطة تاريخياً ووقائعياً، ومحاولة لا تكلّ لتسييس المناقشات والمداولات في مجلس حقوق الإنسان.

فالمعلومات التي توردها الرسالة المذكورة أعلاه، المقدمة من الممثل الدائم لأرمينيا والمتعلقة بخروق مزعومة لوقف إطلاق النار من جانب القوات المسلحة الأذربيجانية، عارية عن الصحة. وتثبت الرسالة مجدداً أن الدافع الرئيسي لسياسة الدولة الأرمينية هو تزوير التاريخ وتشويه الوقائع بصورة سافرة، والتنصل من المسؤولية وتحميلها أذربيجان.

وينبغي التشديد على أن القوات المسلحة التابعة لجمهورية أرمينيا تواصل احتلالها غير الشرعي لأراضي جمهورية أذربيجان، وتخرق نظام وقف إطلاق النار بصورة متكررة عن طريق مهاجمة مواقع للقوات المسلحة الأذربيجانية في اتجاهات عدّة على امتداد الحدود الأرمينية – الأذربيجانية وخط التماس. وفي مناسبات عدّة، حاولت مجموعات استطلاع وتخريب تابعة للقوات المسلحة الأرمينية اختراق خط التماس. وقد تسببت هذه الخطوات الاستفزازية من الجانب الأرميني في تصاعد ملحوظ في التوتر، وأدت إلى وفيات عديدة. وتتحمل أرمينيا المسؤولية الكاملة عن تفاقم الحالة الخطرة كونها من بدأ بهذه الأعمال الاستفزازية وأمر بها. وقد أدت الهجمات المتعمدة على يد القوات الأرمينية ضد مدنيين أذربيجانيين إلى مقتل سكان قاطنين قرب خط المواجهة وجرحهم. ونتيجة للخروق المتكررة

(A) GE.14-19407 051114 111114

1419407

الرجاء إعادة الاستعمال

لنظام وقف إطلاق النار على يد القوات المسلحة التابعة لجمهورية أرمينيا، أُجبر ٠٠٠ ١٨٨ مواطن أذربيجاني على الفرار من أماكن سكنهم والانتقال إلى الإقامة بصورة مؤقتة في مكان أكثر أمناً، ليصبحوا بذلك مشردين داخلياً.

وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١١، خرقت القوات المسلحة التابعة لجمهورية أرمينيا وقف إطلاق النار من موقع في قرية شيخلار المحتلة في منطقة آغدام بجمهورية أذربيجان، ما أدى إلى مقتل فارس بدالوف ذي التسعة أعوام من قرية أورتا قراوند في المنطقة ذاتها على يد قناص أرميني. إذ أصيب فارس بدالوف في رأسه وتوفي أثناء نقله إلى المستشفى.

ووقعت جريمة مأساوية أخرى في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١١ نتيجة انفجار لعبة مفخخة بمتفجرات وضعتها جمهورية أرمينيا عمداً في مجرى نهر توفوز الذي يتدفق من أرمينيا إلى أذربيجان. ولقيت آيغون شهملييفا، فتاة أذربيجانية تبلغ من العمر ١٣ سنة، حتفها جراء ذلك، في حين أصيبت أمها، إنارا شهملييفا، إصابة خطرة.

وعلاوة على ذلك، فإن أرمينيا باحتلالها أراضي أذربيجانية تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان انتهاكاً جسيماً وبصورة منتظمة فيما يتعلق بمواطني أذربيجان، الذين تحتجزهم رهائن وأسرى حرب وسجناء. فقد ارتكبت أرمينيا بحق الأسرى والرهائن الأذربيجانيين أعمال قتل جماعي وتعذيب قاس، وألحقت بهم معاناة نفسية، وعاملتهم معاملة وحشية ومهينة تدفعهم إلى الانتحار، وأعدمتهم أو عذبتهم حد الموت. ونتيجة للاعتداء الأرميني على أذربيجان، يظل مصير أكثر من ٠٠٠ ٤ أسير ورهينة في قبضة أرمينيا مجهولاً.

وبالإضافة إلى ذلك، أُخذ ثلاثة مدنيين أذربيجانيين، هم دلغام أصغروف وشهبز غولييف وحسن حسنوف، رهائن وعُذّبوا في تموز/يوليه ٢٠١٤ أثناء زيارة قبور ذويهم المدفونين في منطقة كالباجار المحتلة في أذربيجان؛ وفيما بعد، قتلت القوات المسلحة الأرمينية بوحشية حسن حسنوف. ووفقاً لمعلومات من وسائل الإعلام الأرمينية، حوكِم شهبز غولييف ودلغام أصغروف محاكمة صورية. فنظام الحكم العميل المُنشأ في الأراضي المحتلة في أذربيجان لا يملك أساساً قانونياً لمحاكمة المواطنين الأذربيجانيين، ولا يمكن على الإطلاق اعتبار القرار الصادر عن هذه المحكمة قانونياً.

والاتصالات مستمرة مع المنظمات الدولية، بما في ذلك رئيسا مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل ضمان إطلاق سراح شهبز غولييف ودلغام أصغروف. وفي هذا الصدد، قدمت حكومة أذربيجان أيضاً التماساً للحصول على مساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتواصل القوات الأرمينية منذ بداية الاحتلال إلحاق ضروب التعذيب الوحشي والمعاملة المهينة بالمدنيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يزورون موطنهم الأصلي ومقابر ذويهم عن طريق خط التماس وعلى الحدود الأرمينية – الأذربيجانية. وتقف أعمال الإرهاب

والتخريب المقيتة والجبانة المرتبكة بين يومَي ٣١ تموز/يوليه و١ آب/أغسطس ٢٠١٤، ومحاولات مواصلتها في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، شاهداً على حقيقة السياسة الأرمينية اللاأخلاقية واللاإنسانية التي تقوّض القانون الدولي.

أما الاتهامات السخيفة المتعلقة بكارين بتروسيان، فللتذكير، عَبَر كارين بتروسيان الحدود الأرمينية - الأذربيجانية ودخل أراضي جمهورية أذربيجان بهدف ارتكاب أعمال تخريب في مجموعة مخربين تابعة للقوات المسلحة الأرمينية. وقد منعت القوات المسلحة التابعة لجمهورية أذربيجان مجموعة المخربين من تنفيذ الهجوم وأعمال التخريب، في حين اعتُقل كارين بتروسيان بوصفه عنصراً عسكرياً في المجموعة. وقد حقق خبراء طبيون في أسباب وفاته بطريقة مفتوحة وشفافة، وأُخطِرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الفور بذلك. وينبغي التشديد أيضاً على أن حكومة أذربيجان أعادت جثة كارين بتروسيان إلى الجانب الأرميني من منطلق إنساني. وفي ضوء ما سبق، يتبين أن هدف أرمينيا من محاولاتها المتعمدة هذه لتضخيم قضية كارين بتروسيان وتسييسها ليس سوى إخفاءِ الفظاعات التي ترتكبها.

وعلاوة على ذلك، تقوم الدعاية الأرمينية بمحاولات غير مقنعة تزعم فيها أهمية مقترحات سحب القناصين من خط التماس وإنشاء آلية للتحقيق في خروق وقف إطلاق النار، وهي بذلك تسقط في غفلتها المعهودة. فينبغي تذكير الممثل الدائم لأرمينيا بعدم امتثال بلده لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، التي طالبت بجملة أمور منها انسحاب جميع القوات الأرمينية بصورة فورية وكاملة وغير مشروطة من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان، وللوثائق والقرارات العديدة الصادرة عن منظمات دولية أخرى تدعو إلى إنهاء احتلال الأراضي الأذربيجانية.

وقد اعتمدت أرمينيا نهجاً غير بنّاء من المفاوضات، وهي تسعى إلى إدامة الوضع الراهن وتحاول تفادي خطة مدريد للسلام. وعلاوة على ذلك، فإن رفض أرمينيا تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وانتهاجها سياسة تطهير عرقي همجية، وطردها أكثر من مليون شخص من ديارهم الأصلية، فضلاً عن آخر خطواتها الاستفزازية، التي تقوض عملية السلام، تشكّل أسباباً قوية لأن يفرض المجتمع الدولي عقوبات شديدة عليها. ويظل استمرار وجود القوات المسلحة الأرمينية في الأراضي المحتلة في أذربيجان أكبر تهديد لعملية السلام. وعليه، ينبغي للقوات المسلحة الأرمينية، أولاً وقبل كل شيء، أن تنسحب من الأراضي المحتلة الأذربيجانية. وعندما يحقق الجانب الأرميني ذلك، فسيعمّ السلام والاستقرار والهدوء في المنطقة من جديد.

وسأكون ممتناً للغاية إذا تفضلتم بتعميم رسالتي بوصفها وثيقةً من وثائق الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) مراد ن. نجفبايلي
السفير، الممثل الدائم